# تقييم المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة

د. علي لزعر [1] و عبد الحليم جدي [2]
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
المركز الجامعي سوق أهراس[1] – جامعة 08 ماي 1945 قالمة[2]

**ملخص**

*تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاقتصاد الجزائري في مطلع الألفية الثالثة وتقييم مدى توافق الأداء الاقتصادي وسياسة الدولة مع الأهداف الإنمائية؛ وذلك من خلال تحليل النموذج التنموي الجزائري، بالاعتماد على أسسه النظرية، للوقوف على مدى تحقق كل من الأهداف المنشودة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المطبقة، وملاءمة الوسائل المستخدمة في هذه الإصلاحات. وفي هذا الصدد؛ تسمح الإحصائيات المتوفرة بتجسيد عملية التنمية الشاملة بشقيها الإقتصادي والاجتماعي من خلال السياسة الاقتصادية المتبعة خلال الفترة الأخيرة وأثر ذلك على المجتمع والفرد الجزائري بغية الوصول إلى حياة اقتصادية مزدهرة في ظروف اجتماعية مناسبة.*

***الكلمات المفاتيح: التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الاقتصاد الجزائري.***

***Résumé***

*La présente étude a pour objet l'analyse de l'économie algérienne, à l'ère du nouveau millénaire, afin d'estimer le degré de compatibilité entre la performance économique et la politique de l'état, vis-à-vis des objectifs de développement; et ce, à travers l'analyse du modèle de développement adopté par l'Algérie, en s'appuyant sur ses fondements théoriques. Le but essentiel de cette étude est de vérifier la réalisabilité des objectifs à atteindre via les politiques de réformes adoptées en Algérie d'une part, et la conformité des moyens mis à la disposition pour la réussite de ces réformes d' autre part. Dans ce contexte, il est à noter que tous les indices et statistiques disponibles indiquent qu'il est possible de réussir un processus de développement socioéconomique grâce à la politique économique adoptée récemment par l'état algérien, ce qui peut avoir des impacts positifs sur la société et l'individu qui aspirent à une vie meilleure, prospère économiquement et favorable socialement.*

***Mots clés: Développement, le développement économique, le development social ,économie algérienne.***

***Abstract***

*This study aims to analyze the Algerian economy in the era of the new millennium to investigate the degree of congruence between economic performance and state policy in terms of development objectives through an analysis of the development model pursued by Algeria and its theoretical foundations. Using data from diverse sources, the paper shows that the economic policies implemented by the Algerian authorities in recent years can trigger a genuine process of socio-economic development.*

***Keywords: Development, economic development, social development, Algerian economy.***

**مقدمة:**

لمصطلح التنمية سياقه التاريخي والذي أثار منذ الحرب العالمية الأولى، مناقشات كثيرة وفقا للمقاربات الإيديولوجيات والبعد الذي يراد التركيز عليه. وقد أفرزت هذه المناقشات الفرق بين التنمية والنمو, بالإضافة إلى العديد من أنواع التنمية: من مستقلة و شاملة، تنمية مستدامة وصولا إلى التنمية البشرية، الشيء الذي وضع مؤشرات التنمية موضع تساؤل عن الأصلح أو الأنسب منها لكي يكون أداة تقييم تُمكن من معرفة الوضع من أجل رسم الأهداف لتقويمه أو السير على نفس الاتجاه.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد الفكر التنموي تطورات متلاحقة بدأت مع انشغال أوربا بإعادة بناء وتعمير اقتصادياتها بما دعا إلى سيطرت مفاهيم تدور حول النمو الاقتصادي وتركز سياستها على ضرورة تنظيم الموارد وزيادة الطاقات الإنتاجية والناتج الوطني. وقد جاء تطور هذا الفكر في السبعينات ليؤكد على الجانب الاجتماعي في التنمية وفكرة إعادة توزيع الدخول وإستراتجية إشباع الحاجات الأساسية التي يجب أن تكون جنب إلى جنب مع أي نمو اقتصادي. ومن هنا تكمن أهمية الفكرة في تحليل الوضع الجزائري بشقيه الاقتصادي والاجتماعي في العشر سنوات الأخيرة لما تعرفه هذه الفترة من وفرة مالية غير مسبوقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة ووجود مشكلات اجتماعية أبرزها البطالة، عدم الكفاية في الرعاية الصحية وتدهور التعليم. من جهة أخرى. وسياسات التخطيط الاقتصادي المتبعة من طرف الدولة. ويستوجب هذا الوضع رسم سياسة تنموية جديدة يتواكب فيها النمو الاقتصادي الحاصل مع تحسن الظروف الاجتماعية حتى تصبح ظاهرة شاملة في ظل أداء اقتصادي متميز بعيدا عن قطاع النفط مع ضمان استدامة في معدلات النمو. وهو ما يذكي الفضول لمعرفة حد وصول الانجازات الجزائرية في هذا المجال في مطلع الألفية الثالثة ومدى قدرة الجزائر على بناء نموذج تنمويا متميزا معتمدة على الوفرة المالية الحالية وسياسات الانعاش الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تتحدد أهداف هذه الدراسة بما يلي:

- تحديد المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- إبراز التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- التعرف على نقاط قوة وضعف الأداء الاقتصادي والواقع الاجتماعي في الجزائر.
- تقييم وتقويم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للتنمية في الجزائر للفترة 2000 حتى 2008.
- تقييم الجهود الحكومية تجاه الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمتمثلة في مخطط الإنعاش الاقتصادي2001-2004والمخطط التكميلي2005-2009.

وللوصول إلى هذه الأهداف المسطرة تتم الاستعانة بالمنهج التطوري الذي يتوقف استخدامه على توفر بيانات تغطي فترة زمنية مقبولة وتوافق الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 والتي عرف فيها الاقتصاد الجزائري وفرة مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والذي يفترض أن يكون عامل داعم لتحسن الأوضاع الاجتماعية في الجزائر. وتتمثل مصادر هذه البيانات والمعلومات في مختلف المراجع المتخصصة، الدراسات والمقتنيات المكتبية والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت. كما يسهل تقسيم الموضوع إلى ثلاث محاور متكاملة لبلوغ هذه الغاية حيث يتعرض الأول منها لمفاهيم المؤشرات المعتمدة في الدراسة. وخصص المحور الثاني لتقديم الأوضاع الاقتصادية من خلال التعرض لأداء

الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أداة قياس للاقتصاد وكذا عرض لمسار التضخم والفقر في الجزائر. أما المحور الثالث فقد شمل الأوضاع الاجتماعية المتمثلة في تطور السكان، الوضع الصحي، التعليم والعمالة والبطالة في الجزائر. ومن الطبيعي أن يعين تكامل هذه المحاور على تكوين فكرة كافية تسمح بتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري في الفترة المدروسة.

**المحور الأول- المؤشرات المعتمدة:**

لما كانت مؤشرات التنمية توضع وفق أهداف عملية التنمية نفسها فهي تختلف وتتعدد إلى مؤشرات اقتصادية وأخرى اجتماعية ومن هنا يصبح من الضروري التطرق لها بشكل يسمح بتوضيحها ويسهل استخدامها.

**أولا- تعريف المؤشر:**

المؤشر عبارة عن إحدى المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومة الإحصائية المهمة من اجل خصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها[1]. كما يعرف أيضا على انه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة, وهو يجيب عن أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار. وفي تعريف شامل للمؤشر فهو متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما. ويجب أن يكون المؤشر[2]دقيقا (يمكن التنبؤ به وتوقعه) وحساسا (غير متحيز) مع سهولة في جمع بياناته أو من حيث تطبيقه في المجال العلمي. وبهذا يوفر المؤشر معلومة كمية تساعد في تحديد أولويات التنمية بمختلف أبعادها مما يجعله منه أساس لوضع السياسات وإعداد الخطط الهادفة إلى تحسين حياة الفرد والمجتمع. ويمنح ما تقدم للمؤشرات المختارة في هذه الدراسة القدرة على إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في انجازات التنمية في الجزائر وبموجبها يتم تقييم الوضع وتقويمه، وقد تم اعتماد عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية تتمثل في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وأخرى اجتماعية.

**ثانيا- المؤشرات الاقتصادية:**

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في البنية الاقتصادية التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع وذلك من خلال معرفة الناتج المحلي أو الوطني للدولة وتوزيعه حسب القطاعات الاقتصادية وبنود إنفاقه. وكما هو معلوم يعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في الدولة وهو ما يستوجب دراسة تأثير التطور الاقتصادي من جهة وانعكاساته على الجانب الاجتماعي من جهة أخرى[3].

أ- الناتج المحلي الإجمالي: هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد ويحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة[4]، ولقد أصبح إجمالي الناتج المحلي السمة المميزة لقياس أداء الاقتصاديات الحديثة والمعبر عن حالات الاستقرار والركود. ويمكن تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث قطاعات تتمثل في قطاع الإنتاج السلعي، قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية. وكل من هذه القطاعات يمكن تقسيمها إلى قطاعات جزئية أخرى فالقطاع الأول يمكن تقسيمه إلى قطاع الزراعة والصيد والغابات وقطاع التشييد وقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية

إما القطاع الثاني فيقسم إلى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات وقطاع التأمين والمصارف والقطاع الثالث يقسم إلى قطاع الإسكان وقطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات الأخرى. ومن جهة أخرى يمكن دراسة الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق والتي تعني إنفاق القطاعات المكونة للاقتصاد ويتمثل في الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي والاستثمار الإجمالي وصافي الصادرات.

**ثالثا- المؤشرات الاجتماعية:**

يمكن إجمال هذه المؤشرات في العناصر التي تضمن تطبيق العدالة عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل ومحاربة الفقر:

**أ- الصحة العامة:** تهدف التنمية الاجتماعية إلى تطوير القطاع الصحي الذي يهتم بالجوانب الوقائية والعلاجية للموطنين مع التركيز بوجه خاص على تحصين الأطفال نتيجة وجود علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو. ويعتبر الأجل المتوقع للحياة معبرا عنه بمتوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد في الجيل[5] أهم معيار لقياس مستوى التقدم الصحي. والملاحظ أن هناك علاقة ارتباط تبادلي بين مستوى الدخل والصحة إذ انه كلما ارتفع مستوى الدخل يتحسن مستوى الصحة، وكلما تحسن مستوى الصحة للأفراد تزداد إنتاجيتهم ويرتفع الدخل الوطني. كما أثبتت الدراسات بان العمر المتوقع يرتبط ارتباطا وثيقا بدخل الفرد لان الزيادة في الدخل ستوجه إلى شراء الضروريات الأساسية بما يعود على الصحة بمنافع كثيرة[6].

**ب- التعليم:** التعليم وعاء القيم السوية ،المثل العليا والسلوك الرشيد وهو أساس المعارف وركيزة المهارات والتحول إلى مجتمع معرفي بعمق قدرات أبناءه على الابتكار ويزيد من رغبتهم في اكتساب خبرات مهنية مختلفة. والتعليم هو حجر الزاوية في عملية الارتقاء الحضاري ذلك أن العلاقة وثيقة بين التعليم والنمو الاقتصادي فكل منهما يدعم الأخر، إذ يستطيع الاقتصاد النامي أن يخصص موارد أكثر للتوسع في التعليم أما التعليم فيجعل التنمية أعظم قوة لكونه استثمار في الإنسان فالعملية التعليمية في جوهرها هي عملية اقتصادية[7].

وكما أن رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار، فان كفاءة الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني من خلال التغذية، الصحة والتعليم بشكل خاص. وكما هو الحال بالنسبة لأي نوع من أنواع الاستثمار، فان تخصيص الموارد اللازمة له يتحدد بالمعدل الهامشي لمردوده مقارنة مع أشكال الاستثمار الأخرى[8]. ويتم قياس التعليم بالمؤشر صافي نسبة القيد في مختلف أطوار التعليم، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى مختلف فئات السكان وعدد المدارس والجامعات والمدرسين.

**جـ- السكن:** يتمثل في ضرورة توفير السكن اللائق للمواطنين واستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن ويقاس هذا المؤشر بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

**د- النمو السكاني:** يكون ذلك من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسب المؤوية لنمو السكان. ويمكن التعرف على ملامح الظاهرة السكانية من خلال دراسة معدلات الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان والتركيب العمري ومعدل النمو الطبيعي خلال فترة زمنية معينة[9].

**المحور الثاني- التطورات الاقتصادية في الجزائر:**

سعت الجزائر في العقود الأخيرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورغم ذلك لا تزال هناك حالة من

التخلف والتبعية للاقتصاد رغم معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها في السنوات الأخيرة والتي يمكن التعرف عليها من خلال التطرق لكل من:

**أولا- أداء الناتج المحلي الإجمالي:**

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي ويبقى الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم هذه الطرق والسمة المميزة لقياس أداء الاقتصاديات الحديثة، فعندما يرتفع نبتهج رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جديدة، ولكن عندما ينخفض مستوى الناتج حتى ولو بمستويات ضئيلة تنتابنا حالة خوف من الركود والكساد ونعمد إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية.

وفي موضوع الأداء يوضح الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي وكذا متوسط نصيب الفرد منه في الفترة من سنة 2000 حتى 2008، ولتتبع التطور تم حساب معدل التغير السنوي[10] بالدولار الأمريكي الذي يعد الأكثر استقرارا ودلالة واعتبرت سنة 2000 هي سنة الأساس. و قد سجل الاتجاه إلى الزيادة على طول فترة الدراسة إذا ما استثنينا سنة 2001 التي عرفت انخفاضا في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (-0,002), وكذا نصيب الفرد(-0,016) حيث تضاعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك ليصل إلى أكثر من ثلاث مرات ( 3,108) سنة 2008، وتضاعف نصيب الفرد 2,7 مرة في نفس السنة، ومن الطبيعي ملاحظة نمو في نصيب الفرد تتبع تغيرات معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي نظرا لطبيعة العلاقة بين المؤشرين[11].

**-الجدول رقم 1-**

**الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر لسنوات من 2000 حتى 2008**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 1 | -0,002 | 1.036 | 1.236 | 1.558 | 1.882 | 2.141 | 2.448 | 3.108 |
| م نصيب الفرد من الناتج | 1 | -0,016 | 1.005 | 1.083 | 1.364 | 1.740 | 1.945 | 2.187 | 2.730 |

**المصدر: تم حساب التغيرية باستخدام إحصائيات التقرير العربي الموحد لسنوات1995 و 2000 حتى 2008.**

وما يمكن قوله أن هذا النمو جاء مدفوعا بالنمو المرتفع لقطاعات الإنتاج السلعي خاصة الصناعات الإستخراجية حيث ساهم ارتفاع سعر النفط خلال النصف الأول من 2008 إلى أعلى مستوى له في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع. وبذلك ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة الأخيرة وذلك رغم زيادة ضغوط الأزمة العالمية ابتداء من النصف الثاني من العام2008[12].

وقد سجلت حصة الأسد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي شهد قفزة نوعية مقارنة بباقي القطاعات حيث مثل في المتوسط نسبة 45 %من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة لهذا القطاع. وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية إلى تراجع حصص بقية القطاعات رغم تسجيلها ارتفاعات في معدلات نموها، ويأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يليه قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الزراعة والصيد والغابات.

بلغت حصة الاستهلاك العائلي والحكومي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 72023 مليون دولار أمريكي عام 2008 أي بنسبة 42 %, وبلغت حصة الاستثمار الإجمالي لنفس السنة 37% وصافي الصادرات 20 % بمبلغ يقدر بـ 34549م دولار وهي نفسها تقريبا النسب المسجلة في السنوات الأخيرة بتفاوتات طفيفة ويبقى الاختلاف في قيمة المبالغ التي عرفت زيادات كبيرة خاصة سنة 2008[13].

**الاستهلاك:** يمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي حيث تتراوح نسبته إلى 40 % بشقيه العائلي والحكومي وذلك رغم الزيادات التي عرفتها قيمة هذين المكونين إذا ما تكلمنا بالقيم وليس بالنسب.

في حين ننوه انه تراوح نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في اليوم الواحد في حدود العشرة دولارات أمريكية.

**الإنفاق الاستثماري والادخار:** سجل الإنفاق الاستثماري نسبة 37% سنة 2008 من الناتج المحلي الإجمالي هذا على الرغم من زيادة الاستثمار كقيمة عن باقي السنوات السابقة و يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عوائد النفط وتسجيلها فوائض بالإضافة إلى تسجيل معدلات ادخار محلي مرتفعة قدرت سنة2008 بـ : 57.7% من الناتج المحلي الإجمالي .

**صافي الصادرات** : ارتفعت قيمة الصادرات في الجزائر من حوالي 63435 م دولار سنة 2007 إلى 82580 دولار سنة 2008 كما صاحب ذلك ارتفاع في قيمة الواردات من 33528 م دولار سنة 2007 إلى 48032 م دولار وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الواردات التي صاحبة ارتفاع قيمة الصادرات, إلا أن الجزائر حققت فائضا في الميزان التجاري كما تحسنت تغطية الصادرات للواردات حيث سجلنا نسبة صافي الصادرات بـ : 20 % من الناتج المحلي الإجمالي[14].

**ثانيا- استهداف التضخم في الاقتصاد الجزائري:**

عرف ضبط التضخم في الجزائر نجاحا نسبيا من خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسدت في تراجع معدله بصفة واضحة من حوالي 30 % سنة 1995 إلى معدل تضخم من رقم واحد أقل من 3% في المتوسط خلال الفترة الأخيرة وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار[15] ومواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية.

وهنا يمكن القول أن تخفيض نسبة التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط 28% من القوة العاملة النشطة لنفس الفترة.

ومن جهة أخرى فإن مصادر الضغوط التضخمية لا زالت متوفرة والمتمثلة في المطالبة برفع الأجور من طرف مختلف القطاعات، حركات الإضرابات العمالية، إعادة هيكلة القطاع العام وما ينتج عنه، الإبقاء على ضغط قوي على التوسع في القرض، زيادة الضرائب على العديد من المنتجات، تغيرات أسعار الصرف, وهو ما يدفع نحو ارتفاع أسعار الاستهلاك وبالتالي من الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا خاصة مع التوسع في الإنفاق العام من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي بمبلغ يفوق 60 مليار دولار أمريكي.

وتجري عملية استهداف التضخم بأن يوجه البنك المركزي جميع أدوات سياسته مباشرة نحو التضخم، وعندما يبدأ التضخم في الانحراف بعيدا عن الهدف المعلن يستخدم البنك المركزي أدوات سياسية النقدية لكي يجعل المستوى الذي يتوقعه من التضخم متماشيا مع الهدف (سواء معدل مستهدف أو نقطة

وسطى أو حد أعلى). ولكن يجب أن لا يتم إخضاع التضخم للسيطرة بسرعة أكثر لأن ذلك سيكون بتكلفة أعلى من حيث النمو الاقتصادي والعمالة اللذان سوف يتم افتقادهما. أو أن تنحو الحكومة الجزائرية منحى بعض البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية، بأن لا تستهدف التضخم بالرغم من التزام البنك المركزي بتحقيق مستوى منخفض من التضخم، في حين تكون لديها أهداف أخرى مثل التشجيع على أقصى حد من العمالة أو تحقيق أسعار فائدة معتدلة طويلة الأجل، إضافة إلى أسعار مستقرة[16].

**ثالثا-الأنعاش الاقتصادي والفقر في الجزائر:**

إن الأداء الاقتصادي في الجزائر والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى تحسن السعر في سوق النفط كان له بالغ الأثر في تنشيط الجهود الجزائرية من اجل تحقيق تنمية شاملة وعادلة، ومحاولة التخفيض من حدة الفقر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تم تضمينها في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية الذي نظمته الأمم المتحدة سنة 2000 وتم تضمين التقليل من الفقر في الهدف الأول من أهداف الألفية والمتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارا واحدا. ففي مخطط الإنعاش الاقتصادي في هذه الفترة فإن دور الدولة في مكافحة الفقر البشري كان له وزن كبير. إذ تصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر المقدر بدولار واحد للفرد في اليوم في الجزائر إلى أكثر من 5.7 % خلال العشرية الأخيرة وقد لوحظ تناقص هذه النسبة في السنوات الأخيرة كنتيجة لسياسة الإنعاش وعلى الرغم من أنها لا تزال غير مرضية، إلا أن ذلك يعتبر مؤشر ايجابي نحو السعي لتحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية حيث تشير الإحصائيات – الخاصة باتجاهات الفقر في الجزائر بناءا على خطوط الفقر الوطنية- إلى وجود تحسن من بداية عقد التسعينات[17].

كما تجدر الإشارة أن الفقر في الجزائر ينتشر في الأوساط الريفية حيث أن معدلات الفقر أعلى من مثيلتها في الأوساط الحضرية، فالريف هو من يحتضن غالبية الفقراء حيث وصلت النسبة في الريف إلى ما قارب 10.2 %بينما لا تتعدى 3.2% في الحضر[18].

**المحور الثالث- التطورات الاجتماعية في الجزائر:**

تصبو الجزائر لتحقيق تنمية اجتماعية ترقى بالإنسان وقد بدأت منذ سنة 2000 حتى الآن بالسعي وراء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وما تنص عليه من محاربة الفقر وتعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالقيمة البشرية، وهو ما دل عليه سياسة الإنعاش الاقتصادي، هذا إلا انه لا يمكن القول أن الجزائر قد وصلت إلى مبتغاها في ما يخص التحديات التي ترغبها من اجل تحسين الأوضاع الاجتماعية خاصة فيما يخص رفع كفاءة الموارد البشرية.

**أولا- حجم السكان:**

يوضح الجدول تطور حجم السكان في الجزائر منذ سنة 2000 وحتى 2008، وقد تم حساب معدل التغير السنوي، الذي عرف تجاهه العام زيادة ابتداء من سنة 2001 قدرت إلى 1,016 ليتضاعف إلى 1,139 سنة 2008.

و قد بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2008 حوالي 34 مليون نسمة أي بزيادة بلغت حوالي 600 ألف نسمة مقارنة بسنة 2007، ويرجع ذلك إلى تحسن معدلات الخصوبة والذي وصل إلى 2.4 سنة 2008، بالإضافة إلى التأثير الايجابي لتحسن الخدمات الصحية والأوضاع الاجتماعية[19].

**جدول رقم (2): تطور حجم السكان في الجزائر في السنوات 2000 – 2008**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السكان | 1 | 1.016 | 1.031 | 1.047 | 1.064 | 1.081 | 1.101 | 1.120 | 1.139 |

**المصدر: تم حساب التغيرية باستخدام معطيات التقرير العربي الموحد لسنوات 2000 حتى 2008**

ويتوزع سكان الجزائر على كامل التراب الوطني بكثافة سكانية تقدر في المتوسط بحوالي 15 فردا لكل كيلومتر مربع، حيث بلغ سكان المناطق الحضرية حوالي 65 % متى وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمثيلتها على المستوى العربي 55.6% أو على المستوى العالمي 49 % وحتى في الدول النامية 44 [20]%.

وبالمقابل يتكون سكان الجزائر من حيث التوزيع العمري سنة2008 [48]من ثلاث فئات اقل من 15 سنة و تمثل نسبة 28 %، والفئة الثانية بين الـ 15 سنة و65 سنة وتمثل نسبة 66.6 % و الأخيرة هي فئة اكبر من 65 سنة و تمثل نسبة 5.3 %، أي أن أكثر من 60% تعتبر فئة سكانية قادرة عل العمل والعطاء.

**ثانيا– الأوضاع الصحية:**

يلاحظ أن الجزائر حققت تقدما معتبرا في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين حيث بلغ سنة 2008 عدد السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية إلى 98 % من إجمالي السكان يتوزعون بين 100% للحضر و 95 % للأرياف، كما تشير الإحصائيات المتاحة لنفس الفترة إلى نقص في التأطير الطبي من أطباء و ممرضين بالمقارنة مع عدد سكان الجزائر حيث يتراوح عدد الأطباء والممرضين لكل 100 ألف نسمة بـ 118 طبيب و299 ممرض خلال الفترة من 2000 حتى 2006. وقدر عدد الأسرة بـ 625 شخص للسرير الواحد وتعتبر هذه النسبة تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بالمستوى العالمي والتي تقدر بحوالي 270 شخص لكل سرير. و على العموم عرفت الأوضاع الصحية تطورا ملحوظا في عدة مؤشرات خلال العشرية الأخيرة والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية[21]:

**1**– ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 72.5 سنة 2000 إلى 75.7 سنة عند الجنسين 2007.

**2**– بلغ معدل الوفيات الرضع 54 لكل ألف مولود سنة 1990 وانخفض إلى 36.9 بالألف سنة 2000 ثم 26.2 بالألف سنة 2007. وهي نسب جد ايجابية إذا ما قورنت على الصعيد العالمي والتي تساوي في المتوسط 50 بالألف.

**3**– بلغ معدل الوفيات العام 6.5 بالألف سنة 1990 وانخفض إلى 4.5 بالألف سنة 2000 و4.4 بالألف سنة 2007.

**4**– معدل وفيات الأمهات يساوي 87 لكل 100000 مولود حي سنة 2007.

**5**– معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بلغ سنة 1990 معدل 69 بالألف وصل إلى نسبة اقل تقدر ب 37 بالألف في 2007.

ويمكن تفسير هذا التطور في المؤشرات الصحبة إلى الأهمية التي توليها الدولة إلى هذا القطاع من خلال الإنفاق عليه حيث بلغ معدل الإنفاق على الصحة نسبة 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي و9.5 %من الإنفاق العام حيث يتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة حيث

يقدر نسبة الإنفاق على الصحة في هذا القطاع بنسبة 77.3 % من النسبة الكلية للإنفاق على الصحة مقابل 22.7 للقطاع الخاص سنة 2007.

كما يجب التنويه بان الجزائر حققت تقدما ملحوظا في ما يخص المياه والصرف الصحي ففي هذا المجال يقدر عدد السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب خلال فترة الدراسة بـ 85 % موزعة بين 87% لسكان الحضر و 81% لسكان الأرياف، وفي المقابل يقدر نسبة السكان الذين تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي لنفس الفترة بـ 94 %موزعة بين 98 % للحضر و 87 % لسكان الأرياف.

**ثالثا– التعليم[22]:**

سجلت الجزائر تطورا معتبرا في مجال التعليم ببلوغ معدلات القيد في التعليم الابتدائي في الفترة من 1990حتى 2006 إلى 95.2 % إجمالا موزعة بين 96.3% للذكور و94% للإناث، أما في المرحلة الثانوية فسجلت نسبة 66.2% إجمالا موزعة بين 64.5% ذكور و 68 % إناث لنفس الفترة، كما وصل التسجيل في الجامعات ومرحلة التكوين العالي عموما إلى نسبة 21.8% في الإجمالي موزعة إلى 19.4% ذكور24.4 %إناث، و بالتالي قدر دليل المساواة بالنسبة للقيد في مراحل التعليم المختلفة بـ 0.93 في المرحة الأولى و1.07 في المرحل الثانية و 1.26 في المرحلة العليا.

وبالمقابل سجلت نسبة الأمية في الجزائر للفئة العمرية أكبر من 15 سنة بـ 21.4 % سنة 2006 موزعة إلى 14.4% ذكور و 28.4% إناث وهي نفسها التي كانت 47.1 %سنة 1990 موزعة إلى 35.7 % ذكور و 58.7% إناث. حيث أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في خفض ملحوظ لهذه النسبة وهو الشيء الملاحظ إذا ما أخذنا الفئة العمرية من 15 سنة إلى 25 سنة فتقدر نسبة الأمية بها سنة 2006 بـ 8% موزعة بين 6 % ذكور و 10 % إناث بعد أن كانت 22.7% سنة 1990 موزعة إلى 13.9% ذكور و31.9% إناث.

ويقدر متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع في الجزائر بـ 12.6 سنة موزعة إلى 12.9سنة بالنسبة للذكور و 12.6 سنة للإناث يقابله معدل تسرب مدرسي والذي يعبر عن مدى كفاءة المدرسة بالاحتضان يساوي 9.1% في الإجمالي بنسبة 10.3% للذكور و 7.8% للإناث.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الإنفاق على التعليم بالجزائر تعتبر معدلات مقبولة حيث وصلت في الفترة حتى 2006 في المتوسط إلى ما يساوي 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي و24% من إجمالي الإنفاق العام، حيث يمثل التمويل الحكومي المصدر الوحيد للتعليم واعتماد الخدمة التعليمة على هذا التمويل يجعل منه مرتبطا أساسا مع تحسن المؤشرات الاقتصادية في الدولة، و بذلك تعطي نسبة الإنفاق على التعليم لإجمالي الناتج المحلي كمؤشر قياس كفاءة التمويل الحكومي للتعليم[23] .

**رابعا– العمالة:**

تشكل دراسة الخصائص الاجتماعية لقوى العمل بمثابة تحليل لطبيعة المتغيرات الاجتماعية التي تكون قوة السكان النشطة, والتي تكون على استعداد للقيام بدور حيوي في جهود التنمية داخل البلد. وتمثل على وجه الخصوص في التركيب النوعي والعمري لقوى العاملة

**أ– حجم القوى العاملة ومعدل النمو:** تشكل القوى العاملة من الأشخاص المصنفين كعاملين أو كبطالين أي كل الأشخاص الذين يرغبون في العامل وهم قادرين عليه[24]. وقد بلغت نسبتها في الجزائر

في السنوات الأخيرة حوالي 38 % من مجموع السكان وتعتبر منخفضة إذا ما قورنت مع مثيلتها على المستوى العالمي والتي تلغ 71 %. و يمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان دون الـ 15 سنة وقد سجل معد نمو في القوى العاملة يفوق 3.4 % لفترة من 1995 حتى 2008 وهو معدل معقول ويعزى ذلك إلى الزيادة الحاصلة في العدد الإجمالي للسكان وارتفاع معدلات المساواة في سوق العمل بين الجنسين، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة تأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاث الماضية[25].

وتوزع القوى العاملة في الجزائر عام 2007 إلى 13.6% زراعة و 12% صناعة و 74.4 % خدمات حيث يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في الزراعة والتي كانت تقدر بـ25.4 % سنة 1995 وذلك يرجع لعدة عوامل منها الظروف المصاحبة للنزوح الريفي، وكذلك بالنسبة للصناعة حيث كانت سنة 1995 تقدر 23 % في حين نزحت اليد العاملة إلى قطاع الخدمات لما يوفره هذا الأخير من فرص عمل أحسن بعد أن كان هذا القطاع يمثل نسبة 51.6 % من مجموع اليد العاملة في الجزائر سنة 1995[26].

وتقدر مساهمة المرأة في أسواق العمل بنسبة 38.9 % سنة 2007 بعدما كانت 21.4 %سنة 1980 و 19 % سنة 1970 وهو الشيء الذي ساهم في ارتفاع حجم القوى العاملة عموما واليد العاملة بصفة خاصة. وتجدر الإشارة انه تم تسجيل نسب عمل للأطفال من 5 سنوات إلى 14 سنة تقدر بـ 5 % موزعة إلى 6 % ذكور و 4 % إناث في الفترة من 1990 حتى 2007.

**ب- البطالة:** يمثل معدل البطالة عدد الأشخاص غير العاملين كنسبة من القوى العاملة. وكما هو معروف أن الأداء الاقتصادي الجيد يرتبط دائما بتقليص معدلات البطالة حيث تراجعت هذه المعدلات في الجزائر لتصل سنة 2008 إلى 11.3% و لا تزل هذه النسبة مرتفعة إذا ما قارناها بمثيلاتها على المستوى العالمي و التي تقدر بـ 5.7%. ويمكن إرجاع تحسن هذه النسبة إذا ما مقارنة بمثيلاتها في السنوات الماضية إلى عدة عوامل منها المساهمة الايجابية للقطاع الخاص في التشغيل وزيادة نسبة السماح بمشاركة المرأة في سوق العمل والتي كانت سابقا عاملا مهما في رفع نسبة البطالة إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي عموما.

ومن ناحية أخرى تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مواجهة معدلات نمو القوى العاملة مما سيزيد الضغوط لتوفير فرص اكبر للاستيعاب القادمين الجدد خاصة من بين المتعلمين هذا مع العلم أن نسبة البطالين الحاليين من الفئة الشابة تساوي أكثر من50 %، من عدد البطالين الإجمالي وهي نسبة اكبر من ضعف المتوسط العالمي[27].

وهذا التحدي الذي يتعقد عندما نعلم أن الأداء الاقتصادي الجيد الذي حققته الجزائر في السنوات الأخيرة ارتبط أساسا بسوق النفط الذي عرف ارتفاعا كبيرا في الأسعار مما يجعل من الصعب التنبؤ باستثمار هذا الاتجاه الايجابي على المدى الطويل، مما يتعين مضاعفة الجهود من اجل إصلاحات اقتصادية جدية, تعزز المكانة الحالية والإصلاحات الماضية لتنويع مصادر الدخل وضمان استدامة النمو. كما انه تجدر الإشارة إلى ضرورة تحسين مناخ الاستثمار أمام القطاع الخاص الذي مكنه استيعاب العدد الكبير من الوافدين الجد إلى سوق

العمل، وكذا النهوض بالتعليم و التدريب و تحسين الربط بين مخرجا التعليم واحتياجات سوق العمل.

**المناقشة:**

كان من الصعب متابعة التطور المسجل في كل عناصر أداء الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لكن ذلك لم يمنع من اختيار مؤشرات أساسية، تعتبر كأهداف كبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية. ومحاولة تفسير التغيرات التي طرأت خلال فترة الأخيرة حيث لوحظ بالنسبة لهدف أداء الناتج المحلي الإجمالي، أنه وبفعل الوفرة المالية الناتجة عن قطاع المحروقات عرف معدلات نمو كبيرة خلال هذه العشرية انعكست بصيغة مباشرة على باقي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل التضخم والفقر والصحة والتعليم والبطالة.

لكن عند معرفة أسباب هذا النمو يمكن وصفه بالظرفي ذلك لأن المحافظة على نفس الوفرة المالية الحالية وبنفس وتيرة النمو بالنفط كمصدر وحيد يبقى الهاجس الأكبر الذي يؤرق أصحاب الاختصاص في الجزائر لذلك وجب العمل الجدي على تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات وبسط يد العون لكل استثمار من شأنه إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الجزائري في هذا المجال خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي الذين عرفا تدهورا مقارنة بالسنوات الماضية[56].

أما الجانب الاجتماعي فهو يشكل أهمية كبرى في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وديناميكية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن دور الدولة يرتكز على التخطيط والمزج بين قوى السوق وقوى التخطيط مع ترسيخ التضامن الوطني والتجانس الاجتماعي من خلال سياسة إعادة توزيع الدخول في المجتمع، الاستثمار في العنصر البشري وإتاحة الفرص المكافئة للجميع، تمويل إجراءات الشبكة الاجتماعية، وإسناد المسؤوليات الإدارية والاقتصادية والسياسية المحلية والمركزية على أساس الكفاءة وروح المبادرة والسلوك الحسن.

كما ينبغي أن يوجه الاهتمام اليوم حول التناقض الموجود بين وفرة مالية وبطالة ونمو اقتصادي متوسط يقوده قطاع واحد وتدهور مستوى المعيشة للمواطنين جراء ارتفاع أسعار السلع الأساسية وجمود الأجور، أو بتعبير آخر كيف يتم نقل التحسن على المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي من خلال تحسن أداء المؤسسة كمنتجة للثروة وزيادة نصيب الفرد من الدخل وتحسن مستوى معيشته وزيادة إنتاجيته.

ويستدعي ذلك كله دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته على الاعتماد على الذات وتغيير الهيكل الإنتاجي مما يحقق رفاهية المجتمع التي يجب وضعها الهدف الأساسي للتنمية وذلك باستمرار تطوير مستويات المعيشة سواء في نواحي الاستهلاك أو نواحي الخدمات على أساس من العدالة الاجتماعية.

ولتدارك الوضعية الاجتماعية وإخراجها من الوضعية التي تشهدها فإننا نوصي بالتوجيهات التالية:

- تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي لخدمة التنمية البشرية والفئات المحرومة بفرض الرقابة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر.
- تنسيق العمل بين الهيئات الاجتماعية والمحلية لحصر الفئات المحرومة وهذا لضمان استفادتها من السياسة الاجتماعية للدولة.
- تشجيع وترقية الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، وهذا بخلق مناصب شغل جديدة، والتشجيع على خلقها لدى القطاع الخاص

والعام مع الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة والسعي لرفع إنتاجية العمل.

وأخيرا ونظرا لأهمية التخطيط في تسهيل انجاز المشاريع التنموية اعتمدت الدولة على برنامج خماسي 2010-2014 للتحضير لكل المشاريع المقترحة ابتداء من اختيار الأراضي المناسبة لوضع هذه المشاريع في أماكن مناسبة وإستراتيجية. وهو المخطط الذي تسعى من خلاله الجزائر إلى دعم ركائز التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي. واستدراك النقائص التي تم تسجيلها خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 والبرامج التكميلي 2005-2009 . حيث جاء البرنامج لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري،حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

**الهوامش و المراجع المستعملة:**


**1-** ماجدة احمد ابوزنط، عثمان محمد غنيم، **التنمية لمستدامة و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها،** دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 10 .

**2-**حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها،** مداخلة في الملقى الدولي ,التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 7و8 افريل 2008 كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف.

**3-** فلاح حسن شفيع، **التنمية المستدامة،** الموسوعة العربية للتنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت، 2008، ص 127.

**4-** سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي،** دار الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1994، ص:99.

**5-** محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها،** جامعة الإسكندرية، 1999، الإسكندرية ص285.

**6-** طلعت الدمرداش، **الاقتصاد الاجتماعي،** مكتبة القدس، الطبعة الأولى ، 2006، القاهرة، ص: 435.

**7-** عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **الاقتصاد الاجتماعي رؤية تحليلية** ، كتبة الجلاء الجديدة، الطبعة الثانية، 2003، المنصورة، ص267.

**8**-U.N - united nation - Politics and priorities in human resources development For Asia and the pacific- Escape Human resources Development in Asia and the pacific it's social dimension 1986- P.73

**9-** حمدي عبد العظيم، **قضية السكان و رأي الدين في تنظيم النسل،** دار النهضة العربة، القاهرة، 1998، ص9.

**10-** معدل التغير السنوي = (سنة المقارنة – سنة الأساس)/سنة الأساس.

**11-** حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي على مجموع السكان.

**12-**صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام2008،** الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص267.

**13-**المرجع السابق ذكره، ص 268.

**14-**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع جامعة الدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2008، نيويورك، ص 18.

**15-**حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم ولمؤشرات والأوضاع، دار ابن سيناء للنشر، مصر، 2004, ص35.

**16-**عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق** ، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 245.

**17-** كما جاء في التقارير المنشورة عن البنك العالمي وكذا صندوق النقد العربي .

**18-** صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 273.

**19**-UNDP, rapport mondial sur le développement humain 2005, new Yourk.

**20-** صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

**21-** المرجع السابق ذكره، ص: 275 .

**22-** المرجع السابق ذكره، ص: 255 .

**23-** طلعت الدمرداش، مرجع سبق ذكره ، ص522.

**24-** المرجع السابق ذكره، ص: 107.

**25-** صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص277.

**26-**World Debt, Tables World Bank 1994, 1995, Washington.

**27-** STEFAN de voler sustainable humain développements and macroéconomiques, UNPD, new York P 16.